الحدث

الجيش السوري يستهدف «رتلا» تركياً: اللعب في ساحتنا ممنوع

في حدث هو الأول من نوعه داخل الأراضي السورية، استهدف الجيش السوري «دورية» تركية في ريف حلب الجنوبي. الاستهداف/ التحذير كان بمثابة رسالة توضح لأنقرة سقف تحركاتها في هذه المنطقة المقبلة على سخونة أكبر، لاتصالها بطريق دمشق ـ حلب، ولإشرافها على جزء حيوي من «جبهة إدلب»

إيلي حنا

تعيش الإدارة التركية أياماً «سورية» عصيبة. رجحان كفّة خطط أنقرة في مسار الأحداث العسكرية في السنين الأولى للحرب تحوّل إلى «شريك في بقعة جغرافية واحدة». هذا التغيّر تمظهر مع تبدّل في ميزان القوى في الميدان والسياسة، وتبلور على نحو واضح إثر تحرير مدينة حلب عام 2016، ثم مسار «أستانا» الذي أودى إلى ما يعرف بـ«مناطق خفض التصعيد». اليوم يشخص الحاكم في أنقرة ـ بفعل الأمر الواقع ـ نحو هدف واحد في سوريا يتمثّل في «وحدات حماية الشعب» الكردية.

> أي قوة تركية تتقدم نحو الجيش والحلفاء سيتعامل معها «كقوة لجبهة النصرة»

«اللعب» في دمشق انتهى عملياً مع إقلاع أول طائرة حربية روسية في السماء السورية، بعدما كان مستعصياً عسكرياً في ظل «التفاهمات» السعودية ـ القطرية ـ التركية ـ الأميركية بين 2011 و2014 (على اختلاف دور والهدف النهائي لكل منهم).

شريك موسكو وطهران في مسار «أستانا» تحوّلت تطلعاته نحو المناطق المتصلة بحدوده. وعلى معظم هذه الحدود تقف «الوحدات» بين القواعد الأميركية المنتشرة، حاكمة بأمرها لمعظم الشمال السوري. خطوات واشنطن الأحادية سهّلت التفاهمات التركية ـ الإيرانية ـ الروسية، كلّ لأسبابه ومنطلقاته. ولأنّ «الحزب الكردي» هو وجه الإدارة الأميركية على الأرض، تكفّل كل لاعب في طريقة إدارة العلاقة معه، إمّا بالتقاطعات المرحلية على الطريقة الروسية ـ الإيرانية أو بالفعل العسكري بما يخص تركيا.

ومع ركود الجبهات وتثبيت معظم اللاعبين لنفوذهم، حان وقت المبادرة مجدداً بالنسبة إلى أنقرة منعاً لتثبيت أمر واقع «كردي» على حدودها. ومصحوبة بجملة توافقات، وبرفض كردي للمخارج المقترحة في لقاءات حميميم، جاء الضوء الأخضر الروسي (وغضّ البصر الإيراني) لتطلق أنقرة فصلاً جديداً من غزواتها في سوريا تحت عنوان «درء الخطر الكردستاني السوري على الأمن القومي».

«مشهد عفرين» الحالي يؤكد عبره الأتراك أنهم يستطيعون التحرك في وجه «حلفاء أميركا» وأنّهم لم يستقيلوا من «مهامهم» السورية. لكن ما يجري مع مرور أكثر من أسبوع على العمليات يُظهر أن معركة عفرين ليست بنزهة، ومع ذلك سيواصل الأتراك ضغطهم بما يملكون من قوة لتحقيق إنجاز يبحثون عنه.

إلى جانب عفرين، يبقى «ملف إدلب» مفتوحاً على مصراعيه أمام رؤى مختلفة لحلّ معضلة الجيش «القاعدي» الضخم المتكدس هناك.

القوة المستهدفة هي «دورية استطلاعية لسيارتين تابعتين للأتراك تقدمت رتلا للمسلحين» (الأناضول)

وإذا كانت دمشق وحلفاؤها قد حسموا مسألة تحرير بقعة جغرافية واسعة من هذا «الجيب» عسكرياً (وهذا ما يحصل بعد تحرير قرى شرق سكة الحجاز ثم الوصول إلى بلدة أبو الظهور والتقاء القوات المتحركة من ريف حلب الجنوبي وريف حماة الشمالي الشرقي) فإن تركيا ما زالت تناور بدرجة أساسية مع الروس على العمل نحو الوصول إلى حل «سياسي» أولاً لهذه المنطقة يضمن تحييد عدد من الفصائل وتثبيت قوات لها في المنطقة استباقاً لتحرك سوري أضخم نحو عمق محافظة إدلب.

ومع استعادة الجيش لمطار أبو الضهور العسكري، وتقدمه في عدد من النقاط غرب المطار، وجدت تركيا نفسها مضطرة إلى تطمين «فصائلها» التي نقلتها إلى معارك عفرين، إلى أن مناطق انتشارها في ريف حلب الجنوبي الغربي وامتداده نحو عمق ريف إدلب، لن تكون ساحة عمليات.

في هذه الأجواء، ضجّت مواقع معارضة وموالية بأخبار استهداف رتل تركي أمس كان يتحرك نحو بلدة العيس في ريف حلب الجنوبي (سياق هذا التحرك مختلف عن استهداف لرتل تركي آخر بسيارة مفخخة قرب بلدة الأتارب في ريف حلب الغربي مساء أمس).

وفي معلومات «الأخبار»، فإن القوة المستهدفة قرب العيس لم تكن رتلاً تركياً كاملاً، بل أشبه بـ«دورية استطلاعية لسيارتين تابعتين للأتراك تقدمت رتلاً لآليات تابعة للمسلحين في المنطقة». وعبر هذه الدورية أراد التركي «استكشاف» المنطقة ومعرفة ردّ الفعل السوري وطبيعته في حال تقدمه. وهو، عملياً، ينشر مجموعة نقاط جنوب منطقة عفرين بين ريف إدلب الشمالي وريف حلب الغربي.

وتعمل أنقرة، في هذا السياق، على تثبيت نفوذها في منطقة مرشحة قريباً للعودة إلى ساحة الاشتباك، وهي بالتالي تضع خطوط تماس مادية (بالوجود العسكري الرمزي) ومعنوية قبل أي مبادرة من دمشق وحلفائها، موحية أنه بتغطية وتوافق مع موسكو.

وفي ردّ الفعل، ظهر قرار واضح لدى دمشق وحلفائها بشأن مواجهة أي توغل تركي في هذه المنطقة، واعتبار أي قوة عسكرية تركية تدخل ريف حلب وتتقدم نحو الجيش السوري والحلفاء «تماماً كقوة عسكرية لجبهة النصرة».

وبعد تقدم الدورية جرى استهدافها بعدة قذائف، مع «حرص على عدم تدمير آليات أو قتل عناصر»، فالعملية كانت «أشبه بتحذير وإنذار»، لتنسحب بعدها سريعاً القوة التركية ومن يرافقها، حسب المصادر.

فلسطين

تغير في تكتيك الاغتيالات: عملاء أكثر... إسرائيليون أقل

غزة ـ هاني إبراهيم

تستخدم المنظومة الأمنية الإسرائيلية منذ عقود العملاء المحليين كأداة لجمع المعلومات بدرجة أساسية، ومن ثم إعداد التحضيرات اللوجستية ومهمات النقل وأحياناً زرع أجهزة التنصت، كما توكل إليهم بعض المهمات الأمنية الأخرى كتقديم الدعم وغيره أثناء تنفيذ عمليات الاغتيال، داخل فلسطين أو خارجها. لكن المعطيات الأخيرة لدى المقاومة في غزة، خاصة بعد عملية اغتيال القائد في «كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، الأسير المبعد من الضفة إلى غزة مازن فقها، في الثلث الأول من العام الماضي، ثم ما تكشّف بشأن محاولة اغتيال قائد قوى الأمن في القطاع اللواء توفيق أبو نعيم (قبل شهور)، تظهر أن العدو بات يوسع اعتماده على العملاء.

وطبقاً للمعلومات التي حصلت عليها «الأخبار» من مصدر أمني في غزة، فإن قضية الشهيد فقها لم تغلق بعد لدى الأجهزة المختصة داخل القطاع، والسبب اعتراف عملاء جدد بعلاقتهم بالعملية فضلاً عن ثلاثة عملاء أعدمتهم «حماس» في أيار الماضي، أحدهم أقرّ بالقتل المباشر، فيما كانت مهمة العملاء الجدد وفق اعترافاتهم «المراقبة الأمنية ونقل المجريات لضباط المخابرات الإسرائيلية حول الأحداث عند مسرح الجريمة».

واللافت أن المقاومة وقت اكتشافها استشهاد فقها استنفرت على الحدود البحرية والبرية للقطاع في محاولة لرصد خروج أي مجموعة تنفيذ، لاعتقادها أن مجموعة إسرائيلية خاصة قد تكون دخلت ونفذت المهمة، على ما جرت عليه عادة العدو، ولم تنهِ ذلك الاستنفار إلا بعدما تأكدت من أن التنفيذ كان بأيدي العملاء. ومنذ تشرين الأول الماضي، استمرت الأجهزة المعنية في متابعة محاولة اغتيال أبو نعيم، إذ كان الإعلان المبدئي أن الاثنين المعتقلين آنذاك كانا من «الجماعات السلفية التكفيرية»، خاصة في ظل الحرب القائمة بين «حماس» وتلك الخلايا، خاصة التي بايعت «داعش». لكن معلومات حصلت عليها «الأخبار» حول مجريات التحقيق في محاولة اغتياله بيّنت أن من يقف وراء العملية هو الاحتلال الذي استخدم عملاء محليين في صناعة وتركيب العبوة الناسفة داخل سيارته.

ولولا مناداة شخص كبير في السن على أبو نعيم، بعدما همّ بركوب الجيب الخاص وفتحه باب سيارته ثم الرجوع مترجّلاً لخطوات معدودة عن السيارة، لأدّت العبوة إلى إنهاء حياته من الفور، لكنه أصيب بجراح طفيفة. وتتّهم إسرائيل أبو نعيم بأنه قائد العملية الأمنية التي تعرض لها عملاء جهاز «الشاباك» في غزة بعد اغتيال فقها، وأدت إلى اعتقال 45 عميلاً وإعدام ثلاثة منهم، فضلاً عن هرب ثلاثة غيرهم باتجاه فلسطين المحتلة عبر الحدود الشرقية للقطاع، وكانت تلك العملية من أكبر الضربات للعملاء في غزة.

خلال التحقيقات المستمرة، اعتقل الأمن مشتبهاً فيهم على ارتباط مباشر بالمخابرات الإسرائيلية، تبين أنهم استغلوا الإشكال القائم بين الخلايا السلفية و«حماس» كعنوان لتنفيذ الاغتيال، خاصة أن المقاومة رصدت في تلك اللحظات تحليقاً مكثفاً لطائرات الاستطلاع. وإن كانت محاولتا اغتيال أبو نعيم، والقيادي في «حماس» محمد حمدان في صيدا، تتشابهان في النتيجة، إذ نجا الاثنان جراء مصادفة أدت إلى بعدهما عن العبوة المزروعة لكل منهما، فإن التشابه الأكبر هو في طريقة زراعة العبوات وآلية الاغتيال واستخدام عملاء محليين لتقديم الدعم اللوجستي على أكمل وجه، باستثناء أن المنفذ الرئيسي في غزة كان عميلاً (مباشراً أو عبر قيادي سلفي) ولم يكن عنصراً إسرائيلياً.

ومثّل الإخفاق في اغتيال حمدان وأبو نعيم، مع تزامن المحاولة الأولى مع الإخفاق الأمني والميداني في اقتحام جنين قبل أسابيع، ضربات متوالية للأجهزة الأمنية الإسرائيلية، التي تعمل ثلاث منها في مهمات خاصة، من ضمنها تنفيذ عمليات الاغتيال: الأول هو الأمن الداخلي «الشين بيت» أو «الشاباك»، وعمله داخل فلسطين. والثاني جهاز الأمن الخارجي «الموساد» صاحب أكبر عدد من عمليات الاغتيال، إذ يمتلك وحدة تابعة لقسم العمليات يطلق عليها «ريمون»، والتي، وفق موقع القناة العبرية الثانية، ينسب إليها تنفيذ عمليات الاغتيال في أنحاء العالم، كما ينسب إليها اغتيال القيادي في «حماس» محمود المبحوح في الإمارات، وعلماء الذرّة في إيران. والثالث شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، التي هي جزء من جيش العدو وتعمل في الأماكن التي للجيش عمل فيها، ولديها وحدة

طوقت المقاومة حدود القطاع بعد اغتيال فقها تحسباً لهرب وحدة إسرائيلية (أ ف ب)